والاصل يقوم كيدخل فقلت لعله تقريضه الثانى انها تدل على الثبوت واسم الفاعل
يدل على الحدوث الثالث ان اسم الفاعل يكون للماضى والحال والمستقبل وهى لا تكون
للماضى المنقطع ولا لما لم يقع وانما تكون للحال الدائم وهذا هو الاصل فى باب الصفات
وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثانى والاوجه الثلاثة مستفادة مما ذكرته من الحد ومن
الامثلة الرابع ان معمولها لا يتقدم عليها لا تقول زيد وجهه حسن بنصب الوجه ويجوز
فى اسم الفاعل ان تقول زيد اباه ضارب وذلك لضعف الصفة لكونها فرعا عن فرع
فانها فرع عن الاسم الفاعل الذى هو فرع عن الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه قوى لكونه فرعا
عن اصل وهو الفعل الخامس ان معمولها لا يكون اجنبيا بل سببيا ونفى بالسببى واحدا
من امور ثلاثة الاول ان يكون متصلا بضمير الموصوف نحو مررت برجل حسن وجهه
الثانى ان يكون متصلا بما يقوم مقام ضميره نحو مررت برجل حسن الوجه لان ال
قائمة مقام الضمير المضاف اليه الثالث ان يكون مقدرا معه ضمير الموصوف كمررت
برجل حسن وجها اى وجها منه ولا يكون اجنبيا لا تقول مررت برجل حسن عمرا
وهذا بخلاف اسم الفاعل فان معموله يكون سببيا كمررت برجل ضارب اباه ويكون
اجنبيا كمررت برجل ضارب عمرا ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة احوال احدها الرفع
نحو مررت برجل حسن وجهه وذلك على ضربين احدهما الفاعلية وهو متفق عليه
وحينئذ فالصفة خالية من الضمير لانه لا يكون للشئ فاعلان والثانى الابدال
من ضمير مستتر فى الوصف اجاز ذلك الفارسى وخرج عليه قوله تعالى جنات عدن
مفتحة لهم الابواب فقدر فى مفتحة ضميرا مرفوعا على النيابة عن الفاعل وقدر الابواب
مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل الوجه الثانى النصب فلا يخلو اما ان يكون
نكرة كقولك وجها او معرفة كقولك الوجه فان كان نكرة فنصبه على وجهين احدهما
انه يكون على التمييز وهو الارجح والثانى ان يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به

فاعلم

فان كان معرفة تعين ان يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به لان التمييز لا يكون
معرفة خلافا للكوفيين الوجه الثالث الجر وذلك باضافة الصفة وعلى هذين الوجهين
النصب فى الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية واصل هذه الاوجه الرفع وهو دونها
فى المعنى ويتفرع عنه النصب ويتفرع عن النصب الخفض ص واسم التفضيل
وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة كاكرم ويستعمل عن ومضافا فالنكرة
فيفرد ويذكر وبال فيطابق ومضافا لمعرفة فوجهان ولا ينصب المفعول مطلقا ولا
يرفع فى الغالب ظاهرا الا فى مسألة الكحل ش النوع السابع من الاسماء التى تعمل
عمل الفعل اسم التفضيل وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة نحو افضل واعلم
واكثر وله ثلاث حالات حالة تكون فيها لازما للافراد والتذكير وذلك فى صورتين
احداهما ان يكون بعده من جارة للمفضول كقولك زيد افضل من عمرو والزيدان
افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو وهند افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو
والهندات افضل من عمرو ولا يجوز غير ذلك قال الله تعالى اذ قالوا ليوسف واخوه
احب الى ابينا منا وقال الله تعالى قل ان كان اباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم
وعشيرتكم واموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها احب
اليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله فافرد فى الاية الاولى مع الاثنين وفى الثانية
مع الجماعة الثانية ان يكون مضافا الى نكرة فتقول زيد افضل رجل والزيدان افضل
رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات
افضل نسوة وحالة يكون فيها مطابقا لموصوفه وذلك اذا كان بال نحو زيد الافضل
والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان
والهندات الفضليات او الفضل وحالة يكون فيها جائز الوجهين المطابقة وعدمها
وذلك اذا كان مضافا لمعرفة تقول الزيدان افضل القوم وان شئت قلت

مطلب اسم التفضيل

اعترض بان الاولى التعبير باسم التفضيل ليشمل ضرا وشرا واولى منهما التعبير باسم
الزيادة ليشمل نحو اجهل وابخل مما دل على التفضيل
والانحطاط واجيب بان ما عبر به الناظم صار
فى الاصطلاح اسما للدال على الزيادة مطلقا
وافعل التفضيل هو الوصف المبنى على افعل لزيادة
صاحبه على غيره فى اصل الفعل فالمبنى على افعل
مخرج لما عداه من صيغ اسم الفاعل ولما عداه
من صيغ التعجب ولزيادة الخ مخرج لذلك كاحسن
وقد يقال صيغ التعجب خارجة بعوامه ابو الوصف
لان افعل فى التعجب فعل لا وصف كما فى يس
انتهى شيخ على ابن
عقيل